المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

المجلس الرئاسي الليبي

رحلات مكوكية وإنفاق بالملايين

وممارسة غير دوره والمحصلة "صفر"

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

أبعاد الموقف
24 يونيو 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

المجلس الرئاسي الليبي..

رحلات مكوكية وإنفاق بالملايين وممارسة غير دوره والمحصلة "صفر"

ابعـــاد الموقف

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

24 يونيو 2024

تمهيد

تشكلت السلطة التنفيذية الجديدة المكونة من حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة والمجلس الرئاسي الليبي مكونا من رئيس هو محمد المنفي ونائبين هما "موسى الكوني وعبد الله اللافي" خلال الجولة الأخيرة داخل ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف يوم 5 فبراير 2021.

ورغم وضوح اتفاق جنيف ومهام السلطة الجديدة من حكومة ورئاسي إلا أنه ومنذ الخطوات الأولى لـ هذه السلطة نجد تداخلا في المهام ومحاولة إثبات وجود وصدام في بعض الأحيان بين الجسمين "الحكومة والرئاسي" بسبب تداخل المهام أو عدم وضوح المهام أو محاولة الظهور الشخصي على حساب الدولة.

وبعيدا عن كون التصويت على هذه السلطة بهذه التشكيلة كان مفاجئا للجميع أو الحديث الذي تردد عن وجود رشاوي انتخابية وتداخل المال في اختيار هذه الشخصيات، لكن الأهم هو حتى الآن لم يتم معرفة كل جسم مهامه أو تعمد كل جسم منهما تجاوز صلاحياته.

في هذا الطرح يهمنا التركيز على المجلس الرئاسي الذي يبدو أن كل عضو فيه يعمل بشكل مغاير ولا يلتقون إلا مصادفة أو عنوة، خاصة أن رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي، وهو عضو مؤتمر وطني وسفير سابق، نصب نفسه رئيسا للبلاد ويتعامل على هذا الأساس ويقابل رؤساء الدول والوزراء والسفراء بهذه الديباجة "فخامة الرئيس" كما يطلق عليه مكتبه الاعلامي، والرجل لا يعلم أن مجلسه سلطة مؤقتة تنتهي مهمتها بعد إجراء انتخابات لاختيار رئيس للبلاد سيكون هو الأول منذ ثورة فبراير 2011، ولا يمكن أن يتعامل المنفي بصفة رئيس للدولة لأن هذا مخالف أصلا لاتفاق جنيف وللاتفاق السياسي الليبي.

وتضمن اتفاق جنيف في إحدى بنوده على أن "يكون المجلس الرئاسي الجديد منوط به إدارة المرحلة الانتقالية بالبلاد والإعداد للانتخابات العامة المقبلة المقررة في 24 ديسمبر 2021، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

إضافة إلى ممارسة الرئاسي أدوارا غير المنوطة به، نرى زيارات خارجية ورحلات مكوكية مبالغ فيها بنقاقات ضخمة جدا والمحصلة العائدة على الدولة "صفر" خاصة أن أغلب الزيارات

بروتوكولية وتعارف وتقديم تهاني ومشاركة في منتديات يحضرها وزراء أو وكلاء وزارة وشعار المجلس: "نحن هنا ونحن من نقود ليبيا".

"خلافات دائمة مع الحكومة"

ورغم أن الرئاسي والحكومة يمثلان سلطة موحدة إلا أن الخلافات بينهما تقريبا منذ الأشهر الأولى نظرا للأزمة المستمرة والتي تتلخص في تداخل الصلاحيات والمهام، وتحول الرئاسي إلى واجهة للبلاد تتصدر المشهد على أنها "رئاسة الدولة" وتحولت الحكومة إلى سلطة تدير كل شيء داخليا، ليتجه بعدها الدبيبة لممارسة مهام خارجية تخص وزارة الخارجية تارة والرئاسي تارة وحتى المخابرات العامة أيضا.

وكان الرئاسي الليبي حاضرا في أي فرصة للظهور والتصدر بل ومعاندة الحكومة ومحاولة تحجيم دور الدبيبة، ليظل الخلاف أكبر من التوافق لكن الطرفان يتعاملان معا تحت سياسة "الأمر الواقع"، فـ الدبيبة يريد تحييد الرئاسي والأخير يخشى الصدام مع حكومة تحميها المجموعات المسلحة والمال.

وبدأ الخلاف واضحا في ملف الدبلوماسية وتداخل الصلاحيات والمهام في تعيين السفراء واختيارهم، فتارة يزعم الرئاسي أنه من يملك صلاحية تعيين السفراء ومنحهم الثقة وكذلك إقالة أو تغيير هؤلاء السفراء وكذلك ضرورة مشاورته في تعيين أو إقالة وزير الخارجية.

والحكومة ترفض ذلك وترى أن التعيين من صلاحياتها لكن أداء القسم يكون أمام الرئاسي، وهكذا يتجدد الجدل لكن تظهر سياسة "الأمر الواقع" فيجد المنفي أنه أمام مجموعة من التعيينات لسفراء خارج البلاد من ضمنهم أقارب للدبيبة (سفير ليبيا في الدنمارك، سالم امديقش ابن أخت الدبيبة وعمره لا يتجاوز الأربعين عاما)، وعليه فقط أن يلتقي بهم ويمنحهم الثقة بعد أداء اليمين الدستورية أمامه.

خلاف آخر كان واضحا جدا بين المؤسستين وهي الأزمة التي لاحقت وزيرة الخارجية السابقة، نجلاء المنقوش بعد الكشف عن لقاء جمعها بوزير خارجية الكيان الصهيوني ما دفع الدبيبة، الذي أكدت عدة مصادر أنه كان على علم وتنسيق باللقاء، إقالة المنقوش وقيامه هو بمهام وزارة الخارجية وهو ما رفضه الرئاسي.

وانتشر في هذه الأثناء بيانا منسوبا للمنفي، لم يتم تأكيده أو نفيه من المكتب الإعلامي للرئاسي، يهاجم فيه الدبيبة ويعتبر أن "تفرد الدبيبة بتسمية من يسيّر أعمال وزارة الخارجية هو إجراء باطل لخروجه عن القواعد الحاكمة في ملتقى الحوار السياسي، ويقدح في مشروعية من يمارس العمل، ويحملكم المسؤولية القانونية نتيجة هذا الإجراء، وأن المجلس الرئاسي يعد طرفا في السلطة التنفيذية ويمثل رئاسة الدولة، لذا فإن التشاور بشأن تسمية وزير الخارجية، لما له من أهمية بالغة، ينعكس على الواقع السياسي، ومن ثم يتوجب عليكم سحب الإجراء، المتعلق بتسمية من يُسيّر وزارة الخارجية، لحين التشاور مع الرئاسي".

وهنا تظهر عملية التنافس على الصلاحيات وتصدر المشهد وتناسى الاثنان أنهما سلطة مفترض أنها "موحدة"، لكن المزعج هو حرص الرئاسي ورئيسه المنفي فقط على تصدر "الترينـد" إن صح الوصف أو أن يكون هو دائما في المقدمة، بمعنى أن أزمة مثل التطبيع كان يجب أن تسيطر هي على المشهد وتكون سبب الخلاف لكن المنفي اغتاظ وغضب فقط من عدم مشاورته في اختيار من يخلف المنقوش، وهو ما يؤكد أن الرجل لا يدري مهامه وصلاحياته وأنه رسم "هالة" كبيرة حول ذاته بأنه رئيس ليبيا ويجب على الجميع الرجوع إليه.

أزمة أخرى فجرها المنفي بصدامه مع رئيس هيئة الرقابة الإدارية، عبدالله قادربوه عقب إصدار الأخير قرارا مفاجئا بوقف سامي المنفي، شقيق رئيس المجلس الرئاسي عن عمله كرئيس للشركة الليبية المغربية القابضة، لدواعي ومقتضيات المصلحة العامة، هنا غضب المنفي الأخ وأحال على الأجهزة الأمنية التابعة له "المخابرات والحرس الرئاسي والردع ودعم الاستقرار" حكما قضائيا من محكمة شمال طرابلس الابتدائية، بشأن عدم شرعية تولي قادربوه منصب رئاسة الرقابة الإدارية وهو ما اعتبره الأخير مكايدة سياسية ورد فعل على قراره بإقالة سامي المنفي".

أيضا هنا ظهرت الهالة التي يرسمها المنفي حول ذاته ومجلسه ويريد إثبات أنه رئيس دولة محصن وكذا أقاربه، حتى لو خالفوا القانون، وهي أزمة لازمت الرئاسي وأغلب اعضائه.

كذلك نجد الخلاف وعدم التنسيق المشترك على مستوي الزيارات الخارجية، فمثلا زيارة رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبية الي دولة تشاد للمشاركة في مراسم تنصيب الرئيس التشادي محمد دبي "كاكا"، نجد المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي بعد يوم فقط يعلن في بيان له

قيام "فخامة الرئيس " محمد المنفي والوفد المرافق له بـ زيارة الي دولة تشاد لتقديم التهنئة للرئيس التشادي محمد دبي بمناسبة تنصيبه رئيسا للبلاد. والغريب بعدها بـ يومين يقوم صدام حفتر كذلك بزيارة الي تشاد لتهنئة الرئيس التشادي بتنصيبه رئيسا كذلك

وبذلك تظهر الدبلوماسية الليبية بصورة سيئة جدا، لقيام ثلاثة مسؤولين في دولة، يقوموا بنفس الزيارة، لنفس البلد، ولنفس المهمة، وفي خلال خمسة أيام فقط بدون أي تنسيق او ترتيب!

"الكوني واللافي.. زيارات وعلاقات عامة"

وبالنظر إلى عضوي المجلس الآخرين، الكوني واللافي نجد أن أغلب التحركات والزيارات هي أقرب إلى العلاقات العامة والقبلية والمناطقية منها إلى تحركات مسؤولين حدد اتفاق جنيف مهامهم.

العضو الممثل للجنوب في الرئاسي، موسى الكوني يركز دوما على زيارة القوات العسكرية بمختلف تخصصاتها مقدما نفسه أنه القائد الأعلى، فتارة يحضر تخرج دفعات عسكرية وأخرى يلتقي قيادات عسكرية في مقراتها ويتم توجيه النصائح لها والرجل لا علاقة له بالعمل العسكري لكنها زيارات فقط لإثبات وجود والبحث عن دور.

بل زاد من تدخله والخروج عن صلاحياته وتخصصه لـ يزور مقرات الكلية العسكرية مثلا لمتابعة سير العملية التعليمية والعسكرية فيها، موجها نصائحه للضباط هناك قائلا: "يجب أن يكون ولاؤكم لله ثم للوطن وليس للحكومات والأنظمة".

وفي تحركاته الخارجية يقوم الكوني بمهام وزير خارجية وليس عضو مجلس رئاسي، ويوجه مطالبات للسفارات الليبية في المكان الذي ينوي زيارته من أجل ترتيب لقاءات له مع كبار المسؤولين في الدولة التي يريد زيارتها راسما حول ذاته أنه أيضا رئيس دولة مثل المنفي.

وذكر لنا أحد المسؤولين بإحدى السفارات أن الكوني خلال زيارته مثلا للولايات المتحدة الأميركية طالب السفارة هناك بتنسيق لقاءات مع مسؤولين في الخارجية الامريكية والبنتاجون وغيرها، ليتفاجأ الكوني بأن أغلب المسؤولين الأمريكان هناك لا يعرفونه أصلا ويقتصر اللقاء على أعضاء في الكونجرس ربما سمعوا به من خلال وسائل الإعلام.

الأمر ليس فيه انتقاص من شخص الرجل، لكن المستغرب هو استمرار أعضاء الرئاسي الليبي في رسم "هالة" حول الذات بانها شخصيات اعتبارية تقوم برئاسة ليبيا وتمثيلها في الخارج ونسوا أنها مجرد سلطة مؤقتة جاءت بمهمة واحدة كبرى وهي إجراء انتخابات تجدد شرعية كل المؤسسات المستمرة بسياسة "الأمر الواقع"، لكنهم فشلوا في إنجاز المهمة وركزوا في تصدر المشهد وممارسة صلاحياته ودور غير المنوط بهم.

أمر آخر يؤكد أن أعضاء الرئاسي يعيشون في كوكب آخر ومنفصلون عن الواقع المرير، وهو أمر يخص الكوني أيضا عندما يلتقي أي مسؤول دولي أو أوروبي يصر في تصريحاته أو البيان الخاص باللقاء بأنه وجه تعليماته أو مطالباته لهذا المسؤول بفعل كذا وكذا.. مثال: في إحدى لقاءات الكوني بالممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، يخرج بعدها عضو الرئاسي ليصرح بقوله: "طلبت من الاتحاد الأوروبي سرعة العمل مع ليبيا لوضع حلول حقيقية لحماية حدودنا الجنوبية، ودعوت الاتحاد الأوروبي إلى التعاون المباشر مع ليبيا دون وسيط أوروبي منفرد فيما يتعلق بملف الهجرة".

التصريحات بهذه اللغة توحي بأن الرجل يعطي أوامر للمنظمات الدولية والاقليمية وأنه يرسم لهم الخطى للتحرك في الملف الليبي، في حين رصد تصريحات الجانب الآخر عن اللقاء تجد اكتفى بأن المسؤول الأوروبي التقى بالكوني وهو عضو بالرئاسي _ليبيا لبحث ملفات الهجرة غير الشرعية ومستجدات الأوضاع في ليبيا وأنه حث الرئاسي على ضرورة الدفع نحو الانتخابات، وهي محاور لم يذكرها الكوني في تصريحه".

وفي زيارته الأخيرة لكوريا الجنوبية لحضور القمة الأفريقية الكورية ممثلا لدولة ليبيا، تجد أن الكوني ومكتب الرئاسي الإعلامي يبالغون في هذا الحضور وكأنها زيارة خاصة بدعوة من كوريا الجنوبية واهتماها بالتواصل مع المجلس الرئاسي الليبي، والأمر غير ذلك تماما.

الأمر باختصار أن جمهورية كوريا الجنوبية عقدت قمة تحت شعار "المستقبل الذي نصنعه معا.. مشاركة النمو والاستدامة والتضامن"، تهدف لتعزيز الشراكة بين جمهورية كوريا الجنوبية ودول قارة أفريقيا، وتفعيل العمل المشترك لدعم جهود التنمية في القارة، ودعت فيها أغلب رؤساء حكومات الدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي وممثلي بنك التنمية الإفريقي، وكان الكوني واحدا منهم ربما لأن المنفي كان منشغلا بزيارة أخرى وإلا وجدناه هناك.

بمعنى أن الحدث لا يخص ليبيا فقط وليس كما صوره مكتب الرئاسي الإعلامي، وحتى لقاءات الكوني هناك كانت أقرب إلى جلسات تعارف وعلاقات عامة خاصة أن مكان اللقاء كان أقرب إلى صالون في مقر القمة يلتقي فيه المشاركون وقت الراحة مثلا.

ورغم بساطة الأمر نجد المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي يصور الحدث على أنه نجاح كبير للدولة الليبية ويكتب عن مشاركة الكوني: "مشاركة عضو المجلس الرئاسي الليبي، موسى الكوني واللقاءات التي أجراها مع رئيس وزراء كوريا الجنوبية، وعدد من الرؤساء الأفارقة تؤكد استعادة ليبيا لدورها المحوري على المستويين الإقليمي والدولي، بحث خلالها قضايا القارة الافريقية ومخرجات القمة التي ستساهم في تحقيق التنمية والاستثمار في أفريقيا".

وهذه مبالغة تؤكد ما ذهبنا إليه في أول الورقة من تقمص الرئاسي لدور أكبر من حجمه ومهامه وأن البحث عن مجد شخصي هو سيد الموقف وأن الزيارات والرحلات المكوكية لكل أعضاء المجلس محصلتها "صفر" بخصوص استفادة الدولة الليبية منها، فحتي زيارة الكوني لكوريا الجنوبية ولقاء رئيس وزرائها وآخرين: ماذا استفادت الدولة الليبية منها، هل وقع الكوني على اتفاق بعينه يخص الاستثمار خاصة مع وجود مئات المسؤولين في القارة الإفريقية وبنك التنمية الإفريقي، هل ناقش معهم أزمة الأموال الليبية المتحفظ عليها هناك، هل فكر الكوني في لقاء مسؤول مثلا من دولة بوركينا فاسو ليناقش معه أزمة اتخاذ السلطات هناك قرارا بتأميم حصة المصرف الليبي الخارجي في المصرف التجاري البوركيني بسبب عدم تقديم الدعم اللازم من الجانب الليبي، أم اكتفى موسى بالتقاط الصور ليعتبرها زيارة أعادت إلى ليبيا دورها المحوري؟".

أما عضو المجلس الثالث "عبد الله اللافي" فهو منشغل جدا بزيارات تقديم التعازي أو التهاني في اي مناسبة تقع في ليبيا شرقا أو غربا، بالإضافة إلى ملف المصالحة الوطنية الذي فشل حتى الآن في عقد مؤتمر جامع واحد بل تسببت إدارته للجلسات التحضيرية لمؤتمر المصالحة في إفشاله بعدما انسحب منه تيار القذافي ليتوقف الملف ويتراجع.

ولم ينس اللافي أيضا نصيبه من الزيارات الخارجية، فتارة يرافق حكومة الوحدة الوطنية في زيارته الأخيرة إلى روسيا وتارة يرافق أعضاء بمجلس النواب وأخرى يقوم بها بمفرده، وكثير من هذه التحركات والزيارات تكون اجتهاد شخصي وتحرك فردي من اللافي، ففي بعض الزيارات

نتواصل مع المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي نجده لا يملك أية معلومة وأنه عرف الزيارة عبر الإعلام.

بل الأزمة الكبرى تتلخص في غياب التنسيق بين أعضاء المجلس نفسه، وحتى بعض القرارات نراهم يعلقون عليها عبر صفحاتهم الشخصية وأن كل عضو لم يتم مناقشته في القرار وأنه كان غائبا عن الحضور، بل أحيانا كثيرة تجد "الرئاسي الليبي" كله خارج البلاد، كل عضو يزور دولة للبحث عن دور وصلاحية ومجد شخصي.

والأزمة التي يتشارك فيها الأعضاء الثلاثة هو قيامهم جميعا بممارسة دور وزارة الخارجية والدبلوماسية الليبية في التعبير عن رؤية الدولة الليبية أو البحث عن إعادة العلاقات الدبلوماسية، ناهيك عن إقحام أنفسهم في الاتفاقات الاقتصادية وإبداء رأيهم ما يتسبب أحيانا في صدام مع بعض الدول.

ومنذ عام مضى قرر رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي تشكيل ما يعرف باللجنة المالية العليا وترأسه لها وأن المادة الأولى في قرار المجلس الرئاسي رقم 18 لسنة 2023 أن اللجنة هدفها اعتماد ترتيبات مالية ومتابعة الإنفاق الحكومية وضمان توزيعه العادل، في ظل الظروف الاستثنائية للدولة، وبعض المواد الأخرى نصت على ضرورة تفعيل الرشد المالي ومبدأ الشفافية".

ورغم اجتماعات اللجنة المتكررة إلا أن تحركات الرئاسي والإنفاق المبالغ فيه خلال الرحلات المكوكية لأعضاء المجلس يخالف تماما مبدأ الرشد المالي خاصة في ظل الظروف الاستثنائية للدولة، كما ذكر المنفي نفسه في كل اجتماع.

وعليه

فإن تحركات وزيارات وحتى قرارات المجلس الرئاسي الليبي منذ وصوله للسلطة تشير وتؤكد أن هذه المؤسسة تفقد البوصلة تماما وأنها تمارس غير دورها وتسعى فقط لتحقيق أمجاد شخصية مفتقدة أي استراتيجية في التعاطي مع الأزمات المتلاحقة علي الدولة، ما يجعل الرهان على هذا الجسم في ظل الظروف الاستثنائية للدولة هو رهان خاسر كون المجلس بأعضائه الثلاث هم أحد أدوات إضعاف الدولة محليا ودوليا، محليا بإثقال خزينة الدولة بملايين

الدينارات في رحلات محصلتها "صفر" وهي أقرب إلى زيارات للتعارف وتقديم التهاني أو التعريف بشخص المسؤول، ودوليا بتقمصهم دور وزارة الخارجية وإبداء كل عضو رأيه على أنه رؤية الدولة ما سبب تشتتا في تكوين وجهة نظر واحدة عن رؤية الدولة الليبية كون كل عضو له رؤيته الخاصة التي لا تمت للدولة بشيء.

لذا يوصي المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية ومصرف ليبيا المركزي ومكتب النائب العام في التحقيق في مدى جدية واستفادة الدولة الليبية من زيارات أعضاء المجلس الرئاسي الليبي الخارجية ومحاسبة كل مسؤول في المجلس ارتكب أي مخالفات إدارية أو مالية أو قانونية.

كما يوصي المركز جهاز المخابرات العامة بكشف أهمية ومحاور أبرز الزيارات الخارجية التي قام بها أعضاء المجلس الرئاسي خاصة رئيسه، محمد المنفي ومدى استفادة الأمن القومي الليبي منها ومدى تحقيق المجلس لرؤية الدولة الليبية في الحفاظ على سيادتها وأمنها القومي.

كما يوصي المركز الليبي وزارة الخارجية الليبية بضرورة كشف حجم الإنفاق الذي كلفته كل زيارة لأعضاء المجلس الرئاسي الليبي للدولة المتواجدة فيها سفارة أو قنصلية تابعة للوزارة.

كما يوصي المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية المجلس الرئاسي نفسه بضرورة الكشف عن محصلة الزيارات واللقاءات التي عقدها المجلس أو رئيسه أو أحد أعضائه مع الدول الكبرى أو دول الجوار أو المنظمات الدولية والأممية ومدى استفادة الدولة الليبية منها، وتقديم كشف حساب عن نتائج أهم هذه الزيارات ومردودها على الدولة، وكذلك تقديم محصلة لجهود وخطوات الرئاسي الليبي في تنفيذ المهمة الموكلة له وهي اجراء انتخابات في البلاد بحلول 24 ديسمبر(...) ولنترك العام مفتوحا ليحدده لنا الرئاسي مع باقي المؤسسات المنوط بها مهمة العملية الانتخابية.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info